

او اصلاح ذات البين اعطي مع الغنا قيل ان كان غنيا بنقد فلا وسبيل الله تعالى غزاة لا في اللحم
فيعطون مع الغنا وابن السبيل من شي سفر او محتار وشروطه الحاجة وعدم العصبية وشروط اخذ
الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام وان لا يكون هاشميا ولا مطليا وكذا مولا هاشم في الاصح
من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقا او عدمه عمل بعلمه وان ادعى فقرا او مسكنة لم يكف بينة
فان عرف له مال وادعى تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالا في الاصح ويعطى غار وابن سبيل بقوله فان لم يجزها
استرد ويطلب عامل ومكاتب وغارم بينة وهي ارباب عدلين ونعتي عنها الاستفاضة وكذا تصديق
رب الدين والسيد في الاصح ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة قلت الاصح المنصوص وقول المحققين
كفاية العرف الغالب فيشتري به عقارا يستغله والله اعلم والمكاتب والغارم قدر دينه وابن
السبيل ما يوصله مقصدا او موضع ماله والغارم قدر حاجته لنفقة وكسوة ذاهبا وراجعا
هناك وفرسار سلاخا ويصير ذلك ملكا له ويعياله ولا ابن السبيل مركوب ان كان السقطي بلا
او كان ضعيفا لا يطيق المشي وما ينقل عليه الزاد ومناخاة الا ان يكون قدر اعتاد مثله عمله بنفسه
ومن فيه صفتا استحقاق يعطى باحداهما فقط في الاظهر
ان تسم الامام وهناك عامل والا فالقسمة على سبعة فان قدر بعضهم فعلى الموجودين واذ تسم الامام
استوجب من الزكاة الحاصلة عنده احدى اقسامها وكذا يستوجب المالك ان اخضر المسكينون
في البلد وفي يوم المال والى يجب اعطاء ثلاثة وجب التسوية بين الاصناف لا بين احدى الاصناف
الا ان يقسم الامام فيحرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات والظاهر منع نقل الزكاة ولو علم
الاصناف في البلد وجب النقل وبعضهم جوزوا النقل وجب ولا يبرد على الباقيين وقيل ينقل
وشروط الساعي كونه حرا عدا فقيها باب الزكاة فان عين له اخذ ودفع له بشرط الفقه وليعلم
شهر الاخر عاويس وسمر نعم المصدقة التي في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوجه قلت
الاصح يجوز وبجزم الغوي وفي صحيح مسلم عن فاعله والله اعلم صدقة التطوع سنة
وتحل اغني وكافر ودفعها سرا وفي رمضان ولغيره وجاز افضل ومن عليه دين اوله من تازمة نفقة

يستحب

يستحب ان لا يتصدق حتى يردى ما عليه قلت الاصح حتى يصدق عا فصل محتاج اليه لنفقة
من تازمة نفقته اولدين لا يزوج له وفاو الله اعلم وفي استجاب الصدقة عا فصل محتاج
اوجه اصحها انه لا يشق عليه الصبر استحب والا فلا
اليه بعد اهبته فان قدرها استحب تركه ويكسر شهوتها الصوم فان لم يجز كره ان فقرا لاهبة
والا فلا لكن العباد افضل قلت فان لم يتعبد فالتكاح افضل في الاصح فان وجد الاهبة وبه
عله كهرم او مرض في الجوارح وتغني كره والله اعلم ويستحب وتبنة بذكر شبيبة ليست
قرابة قريبة واذا قصد كاحها ليس بنظره البعا قبل الخطبة وان لم تاذن وله تركه بنظره ولا
ينظر غير الرجه والكفين ويحرم نظر رجل بالغ الى عورة حرة كبرية اجنبية وكذا وجهها
وكفيها عن خوف الفتنة وكذا عند الامر على الصبح ولا ينظر من محرمة بين سرية وكرهية وكل
ماسواه وقيل ما يبدى وفي المهنة فقط والاصح حل النظر بلا شهوة الى الامة الاما بين السرة والركبة
والصغيرة الا الفرج وان نظر العبد الى سيده ونظر المسوخ كالنظر الى حرم وان المرء هو كالبالغ
وتحل نظر رجل الى رجل الاما بين السرة والركبة ويحرم نظر امرء بشهوة قلت وكذا بغيا
في الاصح المنصوص والاصح عند المحققين ان الامة كالحرة والله اعلم والمرء مع المرأة كرجل مع رجل
والاصح تحريم نظر الذمية المسلمة وجواز نظر المرأة الى بدن اجنبي سواء بين السرة والركبة
ان لم تخف فتنة قلت الاصح كغيرها والله اعلم ونظرها الى محرمة كعكسه ومخترم
النظر حرم المسر ويباحان لقصد ومجامة وعلاج قلت ويباح النظر لمعاملة ومشاهدة
وتعليم وغيرها بقدر الحاجة والله اعلم وللزوج النظر الى كل بدنها
عن تكاح وعدة لا تصرح لعدة ولا تعريض لرجعية ويحل تعريض في عدة وكذا البانين
في الاظهر ويحرم خطبة على خطبة من صرح باجابهته الا باذنه فان لم يجز ويريد ان يجز في الاظهر
ومن استشير في خاطب ذكر مساوي يصدق ويستحب تقدير خطبة قبل الخطبة وقبل العقد
ولو خطب الوفي فقال الزوج الحمد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبلت صح النكاح على

خطبته